Warith Scientific Journal

العلاقة بين الدين العام والاستثمار الخاص في العراق

The relationship between public debt and private investment in Iraq

أ.د. مصطفى كامل رشيد[1]
Prof. Dr. Mustafa Kamel Rashid[1]
[1] الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق/
Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, Iraq
dr_mustafa_kamel@uomustansiriyah.edu.iq

أ.م.د. عامر سامي[2]
Asst. Prof. Dr. Amer Sami[2]
[2] جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، العراق/
Tikrit University, College of Administration and Economics, Iraq
amer56@tu.edu.iq

م.م. علي شذر رسن[3]
Ali Shadher Rasan[3]
[3] المصرف الزراعي ، العراق/ Agricultural Bank, Iraq
alialfoada83@gmail.com

المستخلص يواجه العراق ارتفاع في الدين العام سواء الداخلي والخارجي وان هذا الدين العام لم يجري توظيفه بشكل جيد ضمن الموارد المالية العامة في دائرة الدخل والإنتاج المحلي، مما تسبب في تردي مناخ الاستثمار الخاص عموما، مشكلة البحث تؤكد على دور العلاقة بين الدين العام والاستثمار الخاص طويلة الاجل والتي تخفف من عب المديونية للأجيال الحالية والمستقبلية، باتجاه استدامة الاقتصاد المحلي، لذا يفترض البحث ان ارتفاع الدين العام في ظل انخفاض الاستثمار الخاص يسبب خسارة اقتصادية كبيرة يتحمل عبئها الأجيال الحالية والمستقبلية. اعتمدت منهجية البحث في تحليل قيم متغيرات مؤشرات البحث خلال المدة (2004-2022) والتي خلصت بنتيجة مهمة وهي صحة افتراض البحث، حيث ان تنامي الدين العام مع انحسار دور الاستثمار الخاص تسبب بضعف الأداء الاقتصادي وتدهور الأنشطة الاقتصادية المحلية، فضلا عن الخسائر التي طالت الأجيال الحالية والمستقبلية الناتجة عن عبء المديونية العامة.

الكلمات المفتاحية: الدين العام، الاستثمار الخاص، الأنشطة الاقتصادية، الاستدامة الاقتصادية.

Abstract: Iraq is facing rising public debt, both domestic and external, and this public debt has not been properly utilized within public financial resources in the sphere of income and domestic production, resulting in a general deterioration of the private investment climate. The research problem emphasizes the role of the relationship between public debt and long-term private investment, which reduces the debt burden for current and future generations, towards the sustainability of the local economy. Therefore, the research assumes that rising public debt in light of declining private investment causes significant economic losses, the burden of which is borne by current and future generations. The research methodology was adopted to analyze the values of the research indicators variables over the period (2004-2022), which concluded with an important result: the validity of the research hypothesis, as the growth of public debt coupled with the decline in the role of private investment has led to weak economic performance and a deterioration in local economic activities, in addition to the losses that have affected current and future generations resulting from the burden of public debt.

Keywords: Public debt, private investment, economic activities, economic sustainability.

مقدمة

كانت ظروف العراق السياسة والأمنية بعد عام 2004 غير مستقرة ومضطربة بشكل عام وبسبب الظروف الاقتصادية القاهرة التي كان يعيشها العراق قبل هذه المدة، دفع صناع القرار الى اعتماد سياسة مالية توسعية عموما مما جعل فلسفة المالية العامة قائم على أساس توسعي بغض النظر عن الايراد العام سواء المتولد من بيع النفط الخام او المتحقق بفعل النشاط الضريبي، وهذا أدى الى تنامي الدين العام الخارجي والداخلي دون قيود او ضوابط وفي اغلب الحالات مارست السياسة المالية هيمنتها على السياسة النقدية من اجل تحقق الدين في بعض السنوات.

ان البيئة الاقتصادية غير المستقرة دفعت هي الأخرى البيئة الاستثمارية باتجاه عدم الاستقرار وطرد القطاع الخاص وتوسع القطاع العام على نحو ملفت للنظر، مما تسبب بتراجع الإنتاجية الكلية والأداء الاقتصادي خلال مدة البحث. وان زيادة الدين العام له تداعيات سلبية في البيئة الاستثمارية عموما الاستثمار الخاص على وجه الخصوص.

المبحث الأول

منهجية البحث

1-1-1 مشكلة البحث

ان العلاقة طويلة الاجل بين الدين العام والاستثمار الخاص تعمل على تخفف من عب المديونية للأجيال الحالية والمستقبلية، باتجاه استدامة الاقتصاد المحلي، في وقت يعاني منه العراق من عدم تحقق تلك العلاقة وهو ما يولد مشاكل اقتصادية عديدة ترتبط بالاستثمار بكافة جوانبه فضلا عن التوظيف والإنتاجية والأداء الاقتصادي الكلي.

1-1-2 هدف البحث

1. تحليل اتجاهات الدين العام الداخلي والخارجي واسناد العلاقات الى بعض المؤشرات الاقتصادية المختارة.
2. تحليل اتجاهات الاستثمار في العراق وبيان أهمية الاستثمار الخاص.
3. اعتماد مؤشرات اقتصادية لبيان العلاقة بين الدين العام والاستثمار الخاص في العراق.
4. اعتماد الأسلوب الكمي في اثبات العلاقة واتجاهها ما بين الدين العام والاستثمار الخاص.

1-1-3 فرضية البحث

يفترض البحث ان ارتفاع الدين العام في ظل انخفاض الاستثمار الخاص يسبب خسارة اقتصادية كبيرة يتحمل عبئها الأجيال الحالية والمستقبلية.

1-1-4أهمية البحث

توسع الدين العام لمدة طويلة يؤثر بشكل مباشر في الاستثمار الخاص بالإيجاب اذا تم توظيف الدين العام في الاستثمار عموما وبالسلب اذا تم توظيف الدين العام للمجالات الاستهلاكية دون الإنتاجية، مما يشجع على استشراء النزعة الاستهلاكية وضعف الاوعية الاستثمارية وتآكل الفوائض المالية المتولدة من بيع النفط الخام.

1-1-5 حدود البحث:

1- **الحدود الزمانية:** تم الاعتماد على بيانات للمدة (2004-2022) لغرض انجاز ما يهدف إليه البحث.
2- **الحدود المكانية**: تم اختيار العراق مجتمعاً للبحث.

6 منهج البحث :

سيتم انجاز البحث بالاستعانة بالمنهج الاتي:

1. **المنهج الاستنباطي**: : يتم ذلك من خلال الاستعانة بالمصادر والدوريات والمراجع المختلفة العربية والأجنبية و شبكة المعلومات العالمية (الانترنت).

المبحث الثاني
الإطار النظري للدين العام والاستثمار الخاص

2-1- مفهوم الدين العام

يمثل الدين العام مصدرا من مصادر التمويل التي تلجا اليها الحكومة للاقتراض لسد العجز الحاصل في موازنتها العامة ، اي زيادة الانفاق العام عن الايرادات العامة مع تعهدها باسترداده مع الفوائد المترتبة عليه ، ويعد من القضايا المهمة التي لها تاثير كبير على اقتصاد الدولة، ومستوى معيشة ومستقبل اجيالها الحالية والمستقبلية ، فعلى الحكومة توظيف هذا الدين في الموارد التي استدانت من اجلها وعدم اهدارها، بل واستثمارها في مشاريع تساعد من استردادها.(Shallal, 2020: p. 3) ، ويرتبط الدين العام بعلاقة قوية مع العجز المالي الحكومي اذ يمثل ناتج العجوزات المالية الحكومية المتراكمة، وقد حظي الدين الحكومي باهتمام كبير بوصفه مكوناً مهماً وحاسماً في إطار الاقتصاد الكلي وأحد اهم أدوات السياسة المالية، لان الكيفية التي يتم بها إدارة الديون تؤثر بشكل كبير على الملاءة المالية للموازنة العامة. كذلك يمكن ان تعكس إدارة الدين العام مصداقية وسمعة أي دولة سيادية والاستقرار المالي لها (Udaibir, 2010: p 4). ويقسم الدين العام الى نوعين الدين الداخلي (Internal debt) ويمثل الاقتراض الداخلي إلى اقتراض الدولة من الموارد المالية المحلية ويعبر عن مدى تطور السوق المالي للبلد، وهناك اعتقاد سائد إنه لا يمثل مشكلة معقدة لأنه يمثل دينا للمدين نفسه (Samuelson and Nordhaus, 2006: p. 758). ويتم الاقتراض عن طريق طرح الأوراق المالية الحكومية في أسواق المال وشراؤها من قبل المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، وتلتزم الحكومة بسداد مبلغ القرض مع الفوائد المترتبة عليه بتواريخ محددة ويكون بالعملة الوطنية (Al-Dulaimi, 1990: p. 329). والنوع الاخر الدين الخارجي (External debt).ويتمثل بالقروض المقدمة من بلد أجنبي او منظمات دولية ويتم سدادها بأصل الدين والفائدة خلال فترة زمنية معينة. وللديون الخارجية تأثير متزايد على الدخل القومي عندما يتم اقتراضها والعكس صحيح، إذ يتناقص الدخل القومي عند تسديدها؛ لان جزء من الناتج المحلي الإجمالي سيتحول إلى دولة أخرى عند تسديد أصل الدين مع الفائدة (Edgeman, 1999: p. 538)، وكذلك ينقسم الدين العام حسب اجال الاستحقاق، حيث يشير الدين قصير الأجل إلى الديون حتى عام واحد. وتستخدم الأوراق المالية اذونات الخزانة وسندات الخزانة المضمونة، اما الديون متوسطة الأجل تشير إلى ديون تتراوح من سنة إلى خمس سنوات، والتي تزيد عن خمس سنوات هي ديون طويلة الأجل، ويستخدم السند الحكومي في الاقتراض طويل الاجل (Al-Saidi, 2017: p. 165) ويتم توفير هذه الديون من أسواق رأس المال ولها معدل فائدة أعلى من معدل الفائدة على الاقتراض قصير الأجل، بمعنى اخر إن الدين قصير الأجل يتطلب سعر فائدة أقل من الدين طويل الأجل كونه ينطوي على مخاطر إعادة تمويل أعلى. (Rafid, 2022: p. 26)

2-2-مفهوم الاستثمار الخاص

يُعَد الاستثمار من المكونات المهمة وسريعة التأثير في الإنفاق في كل القطاعات كونه يؤدي إلى حدوث تغييرات في الطلب الإجمالي ويستحوذ على اهمية بالغة من قبل جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، وذلك لما يحققه من فائض اقتصادي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني للبلد وتوليد فرص عمل جديدة و زيادة الإنتاج، مما يؤدي الى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم أفراد المجتمع إضافة إلى دوره البارز في تحريك النشاط الاقتصادي كونه من المتغيرات المهمة في تحديد معدلات النمو الاقتصادية إضافة إلى إسهامه في دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات ،ويمثل الاستثمار الخاص موضوع البحث الإنفاق من قبل الأفراد والمنشآت الخاصة بهدف الربح بشكل أساسي و تكون معظم هذه الاستثمارات قصيرة الأجل، ويعود على المجتمع والحكومة بالنفع من حيث قدرتها على توفير فرص العمل.(Abdul Wahab, 2024: p. 94)، وان الاستثمار الخاص يشمل(الاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي)،اذ يعد الاستثمار الاجنبي من العوامل المهمة في تطور ونمو الدول ومؤشرا على قدرة اقتصادها في التكيف مع التطورات العالمية والتحول نحو الية السوق ،اذ ان انفتاح الاسواق يساهم في زيادة حجم التدفقات المالية، فيعد الاستثمار الاجنبي من الادوات الرئيسية في اقتصاد الدول المتقدمة كونه يقود انتاجها نحو النمو وبشكل متسارع عن طريق الشركات المتعددة الجنسية واسواق راس المال وكذلك ارتباطه بالتجارة الخارجية التي تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي وانتعاش اسواق هذه الدول، الا ان دور هذا الاستثمار في

الدول النامية يعتمد على طبيعة القطاعات المستوعبة والمهارات المتقدمة فيها، اذ ان الدول النامية المضيفة التي وضعت قيود امام عمل هذا النوع من الاستثمار جعلت تأثيره على النمو الاقتصادي ضعيف ومن المحتمل يودي ادوار متباينة وفق بيئة الدول المضيفة له. ويسهم الاستثمار الاجنبي في نقل التكنلوجيا ويساعد في سد النقص الحاصل في المدخرات المحلية. ما الاستثمار المحلي كذلك يعد من الوسائل المهمة في التنمية الاقتصادية، حيث ان زيادة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية تساعد على زيادة الطاقات الانتاجية وبالتالي ارتفاع تكوين راس المال ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، اذ يتوقف نجاح سياسة التنمية الاقتصادية بدرجة كبيرة على حجم وكفاءة توزيع هذه الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. (Al-Khattab, 2012, pp. 84-88).

2-3-طبيعة العلاقة بين الدين العام والاستثمار الخاص

في ظل النظرية الاقتصادية فان كلما زاد الدين العام واستثمار هذا الدين في الاستثمارات ولاسيما الاستثمار الخاص ، يؤدي الى زيادة الموارد الانتاجية والخدمية في القطاعات الاقتصادية، اي كلما كان توجيه الدين العام نحو الاستثمارات وخاصا (الخاصة) موضوع البحث، يقوي الوضع المالي للبلد في المستقبل، وكلاهما الدين العام والاستثمار الخاص يؤثر بعضهما على الاخر، فعند ارتفاع الاستثمار الخاص يؤدي الى زيادة نشاط القطاع الخاص الذي هو جزء من النشاط الاقتصادي الى جانب القطاع العام ، مما يكون جزء من الاستقرار المالي للبلد ،وبالتالي بالإمكان تغطية هذا الدين. اما في حالة انخفاض هذا الاستثمار مع تنامي الدين العام يسبب ضعف في النشاط الاقتصادي، مما يؤدي الى خلق مشاكل اقتصادية مستقبلية والتي سوف تطال الاجيال الحالية والمستقبلية جراء عبء الدين العام. (Abdul Wahab, 2024: p. 95)

المبحث الثالث
تحليل مؤشرات الدين العام والاستثمار الخاص في العراق

3-1- تطور الدين العام

بحسب جدول (3-1) فان الدين العام في العراق سواء الداخلي منه او الخارجي اتخذ مسارا متصاعدا بمعنى ان الحكومة العراقية كانت تعتمد في سياسة الدين العام كوسيلة لتمويل الانفاق العام التوسعي على الرغم من تلكؤ وضعف الإيرادات العامة خلال سنوات البحث. في ظل سيادة هيمنت المالية العامة في سوق الدين والأنشطة المالية الأخرى ذات الصلة. حيث بلغ الدين الداخلي والدين الخارجي واجمالي الدين العام عام 2004 (0.5925)، (13.3182)، (13.9107) ترليون دينار على التوالي، وفي عام 2007 قد انخفض الدين الداخلي الى (0.4855) ترليون دينار، في حين ارتفاع كل من الدين الخارجي واجمالي الدين العام الى (12.8853)، (13.3708) ترليون دينار على التوالي بسبب ضعف قنوات التمويل المحلي والاعتماد على قنوات التمويل الخارجية للدين العام. وفي عام 2014 ارتفعت كافة أنواع الديون الى (0.952)، (6.3672)، (7.3192) ترليون دينار على التوالي للإيفاء بمتطلبات الانفاق العام بسبب تراجع الإيرادات العامة على اثر التعرض للصدمة المزدوجة في ذلك العام، واخذت تتقلب اقيام الدين العام حتى بلغت على 2022 (6.9495)، (3.3756)، (10.3251) ترليون دينار على التوالي بمعدل نمو مركب بلغ (14.6%)، (-7.34%)، (-1.64%) % على التوالي.

السنوات	الدين الداخلي	الدين الخارجي	اجمالي الدين العام
2004	0.5925	13.3182	13.9107
2005	0.6255	10.692	11.3175
2006	0.5307	8.7798	9.3105
2007	0.4855	12.8853	13.3708
2008	0.4455	6.6678	7.1133
2009	0.8434	6.7027	7.5461
2010	0.918	6.6979	7.6159
2011	0.7446	6.1266	6.8712
2012	0.6548	5.7706	6.4254
2013	0.4658	5.8718	6.3376

7.3192	6.3672	0.952	2014
8.9781	5.7639	3.2142	2015
10.7365	6.0003	4.7362	2016
10.6205	5.8527	4.7678	2017
9.9167	5.7345	4.1822	2018
7.1155	3.2824	3.8331	2019
10.027	3.6024	6.4246	2020
10.1167	3.1255	6.9912	2021
10.3251	3.3756	6.9495	2022
-1.64%	-7.34%	14.6%	معدل النمو المركب

جدول (3-1): الدين العام وانواعه في العراق للمدة (2004-2022) (ترليون دينار)

المصدر: وزارة المالية العراقية، التقارير المالية العامة، سنوات متنوعة.

كما ويبين الشكل (3-1) ان الدين الخارجي كان الأكثر اسهاما حتى عام 2018 وهذا الامر كان ناتجا عن ضعف الاقنية المحلية الممولة للدين بسبب ضعف الوعي الادخاري وعدم الثقة بالحكومة وظروف عدم الاستقرار الأمني والسياسي التي شهدها العراق ضمن تلك المدة، في حين نجد ان الدين الداخلي بدء يتصدر المشهد من عام 2019 ولغاية نهاية مدة البحث، علما ان اغلب هذا الدين كان ينتج ويسوق ويشترى من قبل البنك المركزي العراقي من اجل دعم الأنشطة والفعاليات الحكومية ومسايرة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها العراق.

تراوح الدين العام الخارجي بين (95.74%) عام 2004 كحد اعلى و(30.89%) عام 2021 كحد ادنى، في حين تراوح الدين العام الداخلي بين (69.11%) عام 2021 كحد اقصى و(4.26%) عام 2004 كحد ادنى خلال مدة البحث.

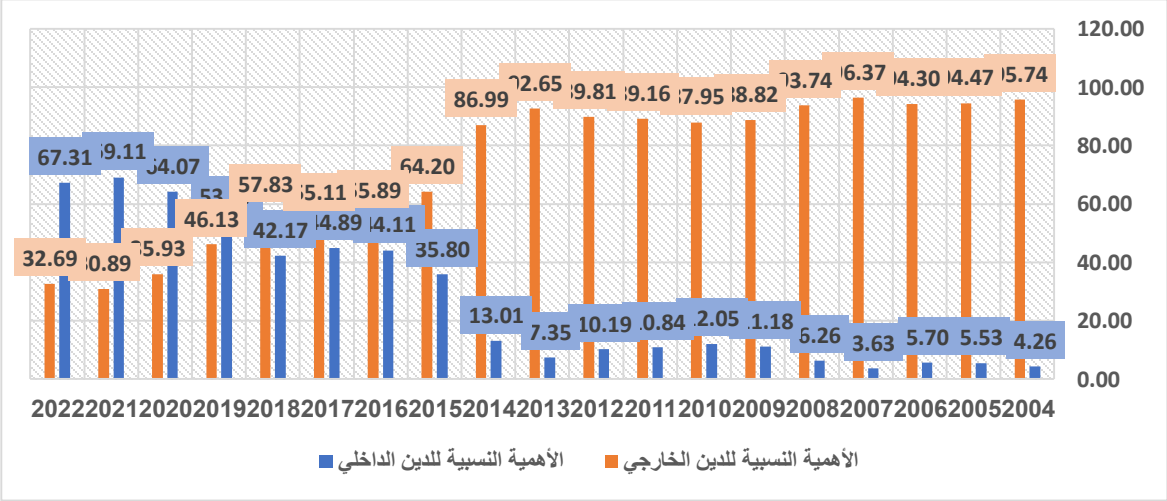

شكل (3-1): الأهمية النسبية لانواع الدين العام في العراق للمدة (2004-2022) (%)

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات جدول (3-1).

3-2- تطور الاستثمار

يتضح من جدول (3-2) بان المسار الزمني للاستثمار وانواعه كان متذبذبا طيلة مدة البحث، حيث بلغ الاستثمار الخاص عام 2004 (0.4347) ترليون دينار، واخذ يتذبذب حتى بلغ عام 2010 (2.1577) ترليون دينار وقد تراجع بعد ذلك بسبب انحسار

دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي والناتج بسبب ظروف عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي ولد بيئة استثمارية طاردة، وقد تراجع بعد ذلك متأثرا بالظروف المحلية والدولية حتى بلغ عام 2013 (8.428) ترليون دينار، ولكنه شهد تحسن نسبي بعد ذلك حتى بلغ عام 2017 (16.2931) ترليون دينار، واخذ بالتراجع حتى بلغ عام 2022 (11.3711) ترليون دينار. اما الاستثمار العام فقد تذبذب هو الأخرى طيلة مدة البحث حيث بلغ عام 2007 (6.861) ترليون دينار وقد اخذ بالارتفاع التدريجي حتى بلغ عام 2012 (31.6528) ترليون دينار بسبب التحسن النسبي في الظروف الأمنية والسياسية وقد تراجع عام 2013 واخذ بعد ذلك بالارتفاع حتى بلغ عام 2019 (40.0936) ترليون دينار، ولكنه تراجع بعد ذلك متأثرا بجائحة كورونا وما تبعتها من ظروف اقتصادية صعبة، ان هذا التذبذب في الاستثمار العام كان ناتج من ضعف السياسات الحكومية الداعمة لأنشطة ومشاريع الاستثمار والبنى التحتية والفوقية في عموم البلاد. وقد بلغ معدل النمو المركب للاستثمار الخاص (19.8%)، الاستثمار العام (9.18%) واجمالي الاستثمار (11.74%) خلال مدة البحث.

السنوات	الاستثمار الخاص	الاستثمار العام	اجمالي الاستثمار
2004	0.4347	3.2476	3.6823
2005	0.6549	11.1339	11.7888
2006	0.9935	16.8376	17.8311
2007	0.6693	6.861	7.5303
2008	0.7094	20.5545	21.2639
2009	1.1648	11.2541	12.4189
2010	2.1577	24.4003	26.558
2011	2.3902	24.9893	27.3795
2012	3.381	31.6528	35.0338
2013	8.428	4.1857	12.6137
2014	10.9617	41.1505	52.1122
2015	14.6489	30.8794	45.5283
2016	10.4602	15.6524	26.1126
2017	16.2931	15.7109	32.004
2018	11.0635	22.3755	33.439
2019	11.2464	40.0936	51.34
2020	7.7171	7.2346	14.9517
2021	7.6493	9.2667	16.916
2022	11.3711	15.7987	27.1698
معدل النمو المركب	19.8%	9.18%	11.74%

جدول (3-2): الاستثمار وانواعه في العراق للمدة (2004-2022) (ترليون دينار)

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للتخطيط، المؤشرات الإحصائية، سنوات متنوعة.

يبين الشكل (3-2) ان الهيمنة كانت للاستثمار العام طيلة مدة البحث حيث تراوحت أهميته النسبية ما بين (96.66%) عام 2008 كحد اقصى و(33.18%) عام 2013 كحد ادنى، في حين كانت الأهمية النسبية للاستثمار الخاص بين (66.82%) عام 2013 كحد اقصى و(3.34%) عام 2008 كحد ادنى، وان تدني نسب الاسهام انما يدل على ضعف البنية الاستثمارية واستدامة الاختلال في البيئة الاستثمارية في العراق.

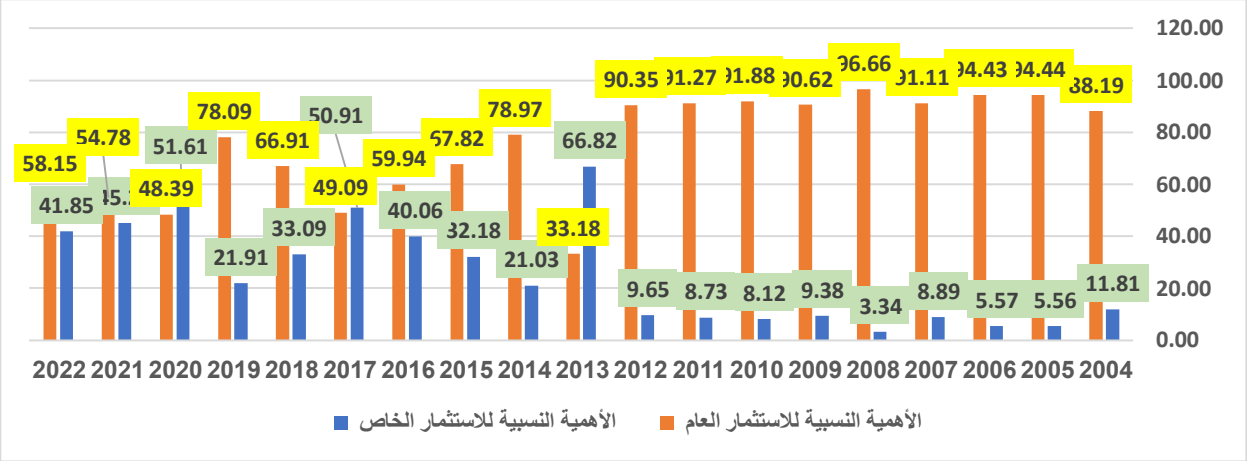

شكل (3-2): الأهمية النسبية لانواع الاستثمار في العراق للمدة (2004-2022) (%)
المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات جدول (3-2).

3-3- تطور مؤشر الاستثمار الخاص الى الدين الداخلي والخارجي

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الاقتصادية الهامة لكونه يبين إنتاجية الدين العام في البيئة الاستثمارية من جهة، ومدى مقدرة الاستثمار في إطفاء الدين العام وخدمته عبر الزمن (تكلفة عبء الدين العام للأجيال الحالية والقادمة)، اذ يتبين من خلال الشكلين (3-3) و(3-4) ان مقدار المؤشر لم يصل (20%) في احسن الأحوال، اذ تراوح مؤشر الاستثمار الخاص الى الدين الداخلي بين (18.09%) عام 2013 كحد اقصى و(0.73%) عام 2004 كحد ادنى، وان مؤشر الاستثمار الخاص الى الدين الخارجي فقد تراوح بين (3.43%) عام 2019 كحد اقصى و(0.03%) عام 2004 كحد ادنى، وهذا يدل على ان الدين العام تم توظيفه في اشباع الانفاق العام الاستهلاكي دون الاخذ بنظر الاعتبار أهمية الجانب الاستثماري للاقتصاد وتكلفة الدين العام بالنسبة للأجيال الحالية والقادمة في الاقتصاد العراقي.

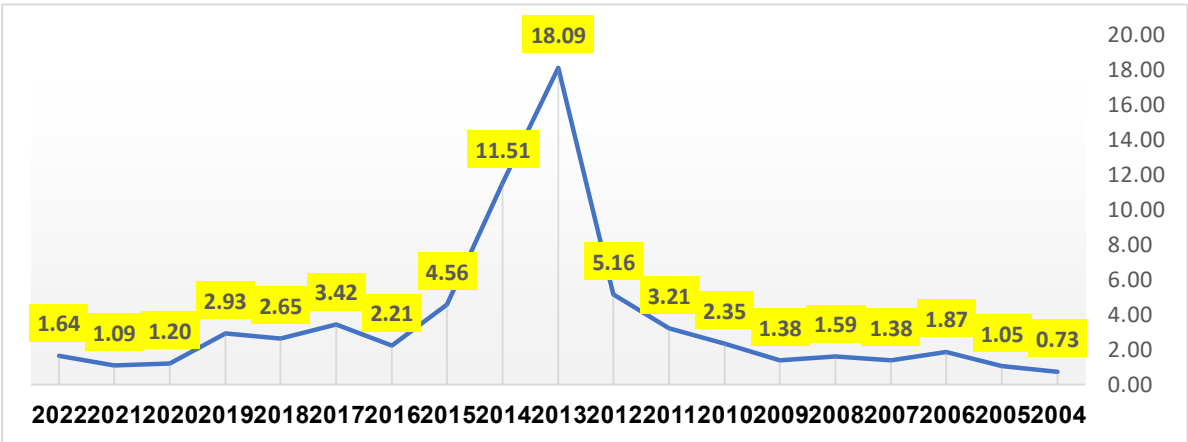

شكل (3-3): نسبة الاستثمار الخاص الى الدين الداخلي في العراق للمدة (2004-2022) (%)

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات جدول (3-1)، (3-2).

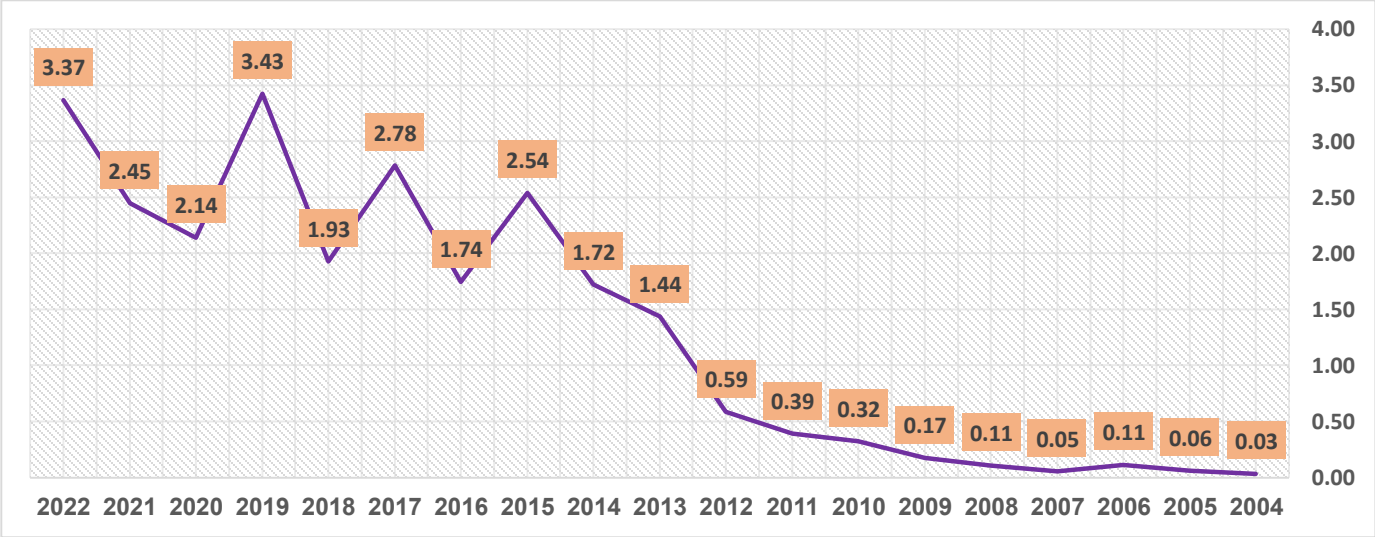

شكل (3-4): نسبة الاستثمار الخاص الى الدين الخارجي في العراق للمدة (2004-2022) (%)

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات جدول (3-1)، (3-2).

3-4- قياس وتحليل اثر الدين العام الداخلي والخارجي في الاستثمار الخاص

يتضح من نتائج جدول (3-3) بالنسبة لاختبار الاستقرارية (فيليبس-بيرون) ان متغيرات النموذج بالصيغة اللوغاريتمية المزدوجة لم تستقر عند المستوى بالصيغ الثلاث، وقد أصبحت مستقرة بعد اجراء الفرق الأول لها بكافة الصيغ.

وان اختبار الحدود اثبت وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج حيث بلغت قيمة اختبار فيشر (4.12) وهي اعلى من الحد الأعلى والادنى عند مستوى معنوية (5%). وان النتائج التي توصل اليها النموذج هي: ان تغير الدين العام الداخلي (Ln (Din.)) بمقدار (1%) فان الاستثمار الخاص (Ln (Iprv.)) سوف ينخفض بنسبة (3%)، وان تغير الدين العام الخارجي (Ln (Dex.)) بمقدار (1%) فان الاستثمار الخاص (Ln (Iprv.)) سوف ينخفض بنسبة (34%)، وقد بلغت قيمة معامل التفسير (99%)، وان معاملة تصحيح الخطأ كانت معنوية ولكنها ليست سالبة بمعنى لا وجود للقوى التصحيحية للنموذج في الاجل القصير مقاسة بوحدة الزمن، اما العلاقة طويلة الاجل فقد كانت غير معنوية مما يعني عدم وجود علاقة تربط الدين العام سواء الداخلي او الخارجي بالاستثمار الخاص في الاجل الطويل. وقد اكد اختبار (Jarque -Bera) بان التوزيع الاحصائي كان طبيعيا، كما اكد اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) على عدم وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، واختبار (CUSUM)، (Square CUSUM) اكد على استقرارية النموذج بأكمله.

تؤكد نتائج النموذج القياسي حقيقة اقتصادية مهمة جدا وهي ان التوسع بالدين العام سواء الداخلي او الخارجي سوف يقضي على الاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي من خلال الازاحة الكاملة نحو الخارج وتفشي الفساد الإداري والمالي وغياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة للمالية العامة باتجاه الاستخدام الأمثل للموارد المالية وتقليل الفاقد منها وترشيد الانفاق الاستهلاكي. وهو ما يترك عبء واضح وكبير يتمثل في تردي البيئة الاستثمارية وطرد المستثمرين المحافظين والمتوازنين وفتح المجال امام قلة من المستثمرين المغامرين والمضاربين الذين يسعون لاغتنام الفرص للحصول على المزيد من الأرباح بجهود محدودة.

Varl.	P.P. Stationary Test					
	Level			1 deff.		
	Iner.	T & Iner.	Non	Iner.	T & Iner.	Non
Ln (Iprv.)	0.5	0.8	0.7	0.0006	0.003	0.0001
Ln (Din.)	0.8	0.5	0.6	0.007	0.03	0.0007
Ln (Dex.)	0.3	0.1	0.07	0.0000	0.0001	0.0000
ARDL Res. (1.0.1)				Long Run Res.		

Ln (Din.)	-0.03	Pro. (0.09)	R^2:0.99	Ln (Din.)	2.28	Pro. (0.1)
Ln (Dex.)	-0.34	Pro. (0.03)	$\overline{R^2}$: 0.99	Ln (Dex.)	-1.15	Pro. (0.5)
F Bound Test				ECM Regr.		
F – Stast.	4.12	10% (2.17)	10% (3.19)	Ciont.Eq.(-1)*	0.015	Pro. (0.0007)
		5% (2.27)	5% (3.83)	Jarque -Bera		Pro. (0.31)
		2.5% (3.22)	2.5% (4.5)	Breusch-Pagan-Godfrey		Pro. (0.33)
		1% (3.88)	1% (5.3)			

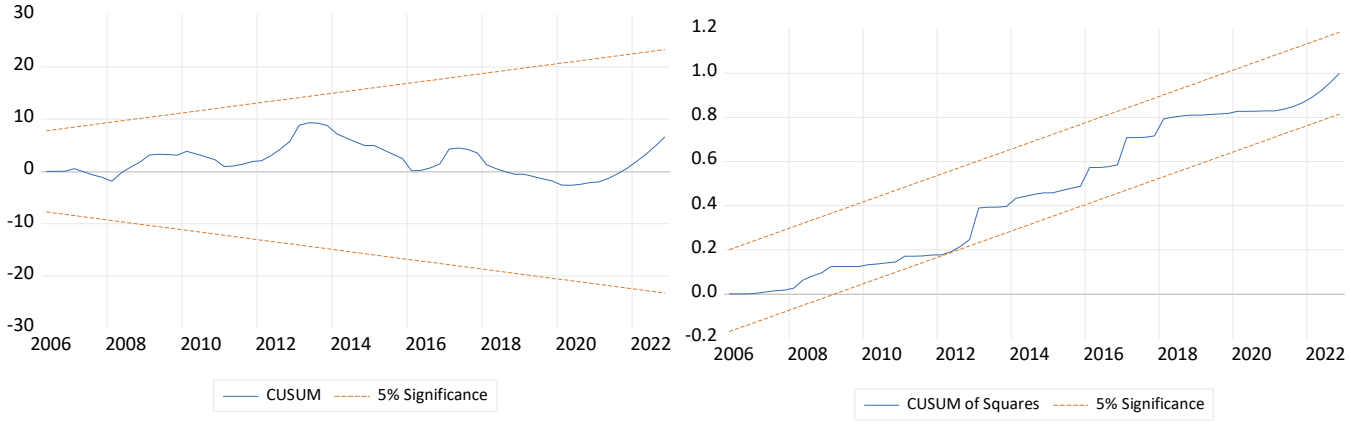

جدول (3-3): نموذج اثر الدين العام الداخلي والخارجي في الاستثمار الخاص في العراق للمدة (2004-2022)

Source: Eviews 0.12.

الاستنتاجات

1.تم اثبات فرضية البحث حيث ان الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي لم يجري توظيفه في البيئة الاستثمارية ومن ثم فان بيئة الاستثمار الخاص كانت ضعيفة جدا، وذلك من خلال الاستدلال بمؤشر (نسبة الاستثمار الخاص الى الدين العام) والذي يمثل إنتاجية الدين العام في البيئة الاستثمارية من جهة، ومدى مقدرة الاستثمار في إطفاء الدين العام وخدمته عبر الزمن (تكلفة عبء الدين العام للأجيال الحالية والقادمة)، والذي كانت قيمه متواضعة جدا خلال مدة البحث.

2.يؤكد المسار الزمني لكل من الدين العام الداخلي والخارجي في الغالب ان هنالك ثمة توجهات متصاعدة ورغبة حقيقية لدى إدارة المالية العامة باتجاه زيادة الدين العام من اجل تمويل الانفاق الحكومي.

3.سيادة الاستثمار العام على الاستثمار الخاص على الرغم من ضعف الاستثمار العام أصلا ضمن الانفاق الحكومي الإجمالي لصالح الانفاق الجاري، مما يؤكد حقيقة ضعف البيئة الاستثمار في العراق، مما جعلها طاردة لرجال الاعمال وللأنشطة والمشاريع المهمة للاقتصاد المحلي.

4.نتائج النموذج الكمي تؤكد على ان التوسع بالدين العام الداخلي سواء او الخارجي سوف يقضي على الاستثمار الخاص في ظل بيئة مضطربة غير مستقرة محفوفة بالمخاطر، وهذا ما أثر في نوعية الاستثمارات المستقطبة على الرغم من شحتها.

التوصيات

1.ربط الدين العام بالاستثمار الإجمالي عموما وانتاجية الاستثمار الخاص خصوصا الامر الذي يدفع باتجاه زيادة الاستثمار وتجنب الأعباء المالية للأجيال اللاحقة.

2.رسم استراتيجية وطنية للاستثمار تحارب الفساد المالي والإداري بالمقام الأول وتدعم الاعمال والمشاريع الريادية للشباب وتحفز رجال الاعمال والمستثمرين المحليين والأجانب على توحيد الجهود الاستثمارية باتجاه خارطة طريق استثمارية ممولة محليا وفق مراحل تعمل على اصلاح البيئة الاستثمارية في العراق.

3.تقنين الدين العام وترشيد الانفاق الحكومي مع زيادة الاستثمار الخاص وفسح المجال امام نشاط القطاع الخاص عبر توليد حزمة من الحوافز الداعمة لعمله وتسهيل الإجراءات الخاصة بالحصول على اجازات الاستثمار والتمويل وفق منصة الكترونية بعيدة عن شبهات الفساد المالي والإداري.

REFERENCES

1. Al-Dulaimi, Awad Fadhil Ismail, 1990, Money and Banking, Dar Al-Hikma for Printing and Publishing.
2. Abidjman, Michael, 1999, Macroeconomics: Theory and Policy, translated and adapted by Muhammad Ibrahim Mansour, Dar Al-Marikh for Publishing, Kingdom of Saudi Arabia.
3. Samuelson and Nordhaus, Economics, translated by Librairie du Liban Publishers, 2006.
4. Rafid Jabbar Habib, 2022, The Impact of the Public Budget Deficit on Domestic Debt Repayment in Iraq for the Period (2004-2019), Master's Thesis, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics.
5. Mohammed Jawad Al-Khattab, 2012, The Impact of Support and Investment on the Rehabilitation of Agricultural Projects (Poultry Industry as a Model), PhD Dissertation, St. Clements University, Agricultural Business Administration.
6. Ammar Abdul-Hadi Shallal, 2020, The Impact of Public Debt on Economic Development in Iraq: A Case Study for the Period (2006-2017), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 28, Volume 12.
7. Al-Saidi, Naji Radis Abdul, 2017, Public Debt and its Impact on Investment Spending in Iraq for the Period 2003-2014, Journal of the College of Education for Women for Human Sciences, Issue 21.
8. Ola Amer Abdul-Wahab, 2024, Analysis and Measurement of the Relationship between Investment Spending and the Sustainability of Public Debt in the Iraqi Economy for the Period (2004-2020), Iraqi Journal of Economic Sciences, Issue 81.
9.Udaibir S. Das, 2010, Michael Papapioannou, Guilherme Pedras, Faisal Ahmed, and Jay Surti، Managing Public Debt and Its Financial Stability Implications، IFM working paper.